السادة/ مساهمي شركة ميار القابضة **الموقرين**

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

تتكون لجنة المراجعة من ثلاثة أعضاء بحسب التالي:

1- عبدالله بن صالح الحربي – رئيس اللجنة من خارج مجلس الإدارة.
2- رائد عبدالله الجلاجل – عضو من خارج المجلس.
3- مصطفى عبدالحميد متولي – عضو من خارج المجلس.

وفيما يلي التغيرات في عضوية اللجنة خلال العام 2023م:

عبدالله صالح الحربي – رئيس لجنة المراجعة حالياً	تم تعيينه بتاريخ 21 يونيو 2023م
رائد عبدالله الجلاجل – عضو لجنة المراجعة حالياً	تم تعيينه بتاريخ 27 أغسطس 2023م
عبدالله فهد التويجري – رئيس لجنة المراجعة سابقا	استقال في 21 يونيو 2023م
فهد بن عبدالله بن ريس – عضو لجنة المراجعة سابقا	استقال في 27 أغسطس 2023م

تتضمن مسؤوليات مجلس الإدارة وضع أنظمة وضوابط للرقابة الداخلية والإشراف العام عليها للتأكد من سلامة الأنظمة المالية والمحاسبية، بما في ذلك الأنظمة ذات الصلة بإعداد التقارير المالية، والتأكد من تطبيق أنظمة رقابية مناسبة لقياس وإدارة المخاطر، وذلك بوضع تصور عام عن المخاطر التي تواجه قد تواجه الشركة وإنشاء بيئة ملمة بثقافة إدارة المخاطر على مستوى الشركة، وطرحها بشفافية مع أصحاب المصالح والأطراف ذات الصلة بالشركة.

وتختص لجنة المراجعة بالمراقبة على أعمال الشركة والتحقق من سلامة ونزاهة التقارير والقوائم المالية وأنظمة الرقابة الداخلية بشكل مستقل، وتقديم التوصيات اللازمة للمجلس.

عقدت اللجنة خلال العام 2023م (5) اجتماعات للقيام بالمهام والاختصاصات المناطة بها ومن ذلك:

- دراسة القوائم المالية الأولية النصف سنوية والقوائم السنوية للشركة للعام 2023م والإعلانات المتعلقة بها قبل عرضها على المجلس وإبداء رأيها والتوصية في شأنها؛ لضمان نزاهتها وعدالتها وشفافيتها، والتأكد من إعدادها وفق المعايير المحاسبية المعتمدة في المملكة وأحكام نظام الشركات ونظام الشركة الأساس وبما يتوائم مع التعليمات الصادرة عن الجهات الإشرافية.
- إبداء الرأي الفني فيما إذا كانت القوائم المالية للشركة عادلة ومتوازنة ومفهومة وتتضمن المعلومات التي تتيح للمساهمين والمستثمرين تقييم المركز المالي للشركة وأدائها ونموذج عملها واستراتيجيتها.
- دراسة أي مسائل مهمة أو غير مألوفة تتضمنها التقارير المالية.
- الاجتماع مع مراجع الحسابات ودراسة تقريره وملاحظاته على القوائم المالية ومتابعة ما اتخذ بشأنها، والاجابة عن أي استفسارات يطرحها.
- البحث بدقة في أي مسائل يثيرها المدير المالي للشركة أو من يتولى مهامه أو مسؤول الالتزام في الشركة أو المراجع الداخلي أو مراجع الحسابات.
- التحقق من التقديرات المحاسبية في المسائل الجوهرية الواردة في التقارير المالية.
- دراسة الموضوعات التي تختص بها أو التي تحال إليها من المجلس، وترفع توصياتها إلى المجلس لاتخاذ القرار بشأنها
- قامت اللجنة خلال العام 2023م بتعيين مسئول للمراجعة الداخلية في الشركة ودراسة الخطة الشاملة للمراجعة الداخلية واعتمادها، إضافة إلى الاستعانة بشركة متخصصة في التدقيق الداخلي لمساعدة مسئول المراجعة الداخلية في تقييم المخاطر على مستوى الشركة القابضة وشركاتها التابعة، إضافة إلى تنفيذ عدد من عمليات المراجعة وفقا للخطة.

- أوصت لمجلس الإدارة بترشيح مراجعي الحسابات للعام 2024م وتحديد أتعابهم وتقييم أدائهم، بعد التحقق من استقلالهم ومراجعة نطاق عملهم وشروط التعاقد معهم.

استناداً الى ما تقدم وبناء على الأعمال التي قامت بها إدارة المراجعة الداخلية في الشركة وملاحظات المراجع الخارجي للشركة، مع الأخذ بالاعتبار ان اي نظام رقابة داخلي مهما بلغ مستوي سلامة تصميمه وتطبيق إجراءاته لا يمكن ان يوفر تأكيدا مطلقا حول فعالية نظم الرقابة الداخلية المعمول بها، ولكنه يقدم تأكيدات معقولة عن مدى سلامة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية.

وعليه لم يتبين للجنة المراجعة وجود ضعف جوهري في نظام الرقابة الداخلية المعمول بها داخل الشركة، مع استمرار توصية لجنة المراجعة لإدارة الشركة بالمتابعة المستمرة لتطوير وتحسين كفاءة وفاعلية الضوابط الداخلية المعمول بها وضرورة التحديث المستمر لسياسات الشركة وإجراءاتها.

وتقبلوا أطيب التحيات،

رئيس لجنة المراجعة

عبدالله بن صالح الحربي